المطروحة لتحقيق التنويع الاقتصادي تمثل نموذجا بديلا للنمو الاقتصادي في السلطنة يعتمد على التنويع وتنشيط مختلف القطاعات بدلا من الاعتماد على عائدات النفط، ويرصد الدكتور سمير رضوان العديد من تجارب الدول التي كانت تقليديا تعتمد على مصادر محدودة للنمو ثم اتبعت نماذج اكثر استدامة للنمو ومن بين هذه الدول فنلندا التي كان اقتصادها يعتمد على كلا من العائدات النفطية والتبادل التجارى مع الاتحاد السوفييتي وبعد انهيار الأخير بدأت الصعوبات الاقتصادية في فنلندا وخرجت من هذه الصعوبات عبر الاعتماد على مصادر متعددة للنمو الاقتصادي ونجحت بالفعل في تخطي ما كان يواجهها من مصاعب اقتصادية، وخارج اوروبا هناك كثير من الدول التي قدمت تجارب يحتذى بها في النمو الاقتصادي وعلى سبيل المثال ماليزيا والبرازيل، وبشكل عام فان متابعة ورصد ما حدث من تغيرات اقتصادية في هذه الدول يكشف لنا عن عوامل مشتركة في كافة التجارب منها ان الموارد الطبيعية حتى لو كانت متوفرة بوفرة لا يمكن ان تكون وحدها محرك للنمو المستدام كما انه من

■ الموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها محركا للنمو المستدام

اهم النتائج التي يكشفها هذا الرصد ان بعض الدول كان لديها موارد محدودة لكنها نجحت في توظيفها بشكل جيد وهو ما أحدث فارقا كبيرا في مسار نموها الاقتصادي.

وعودة الى تحديات النمو في السلطنة يرى الدكتور سمير رضوان ان النموذج الجديد للاقتصاد يحتاج الى تحفيز القطاعات الواعدة وخفض الاعتماد على انشطة غير انتاجية مثل الانشاءات على سبيل المثال وان يكون التركيز الاكبر للسياسات الحكومية هو تحفيز وتنمية القطاع الخاص مع الاهتمام بالجانب المؤسسي اي ايجاد مؤسسات ذات مسؤوليات محددة عن الأولويات التي تهم النمو مثل مؤسسة خاصة للربط بين قوة العمل الوطنية ونموذج الاستثمار الذي ترغب السلطنة في اتباعه خلال الفترة المقبلة.

ويؤكد الدكتور سمير رضوان أهمية مثل هذه المؤسسات التي تمثل رابطا وثيقا بين مؤسسات التعليم بمختلف انواعها وبين سوق العمل وفي عديد من الدول الاوروبية لا يرتبط دخول الشباب لسوق العمل بانتهاء التعليم بل لابد من تدريب لمدة عامين، وبدأت ماليزيا تحولها الاقتصادي الايجابي عبر ضخ موارد ضخمة في التعليم والتدريب والآن لديها مؤسسة خاصة للتشغيل تستقبل الشباب الراغبين في العمل وتحتفظ بسجل كامل عنهم وهي مؤسسة صغيرة لكنها شديدة الكفاءة تمد الشباب بنحو ١١١ خدمة بين الخبرات المتنوعة وحتى التمويل، وفي سنغافورة هناك هيئة خاصة للرقابة المالية تتولى اعداد ميزانيات التدريب حسب احتياجات خطط النمو لضمان ان التعليم يواكب هيكل الانتاج وايضا مؤسسة سبرينج المتخصصة في تنمية المديرين رواد الاعمال، ويمكن الاشارة ايضا الى تجارب مثل فرنسا وايطاليا وهما نموذجان يحتذى بهما فيما يتعلق بإعداد الأجيال الجديدة من رواد الاعمال.

التنويع الاقتصادي: أرقام ومعلومات

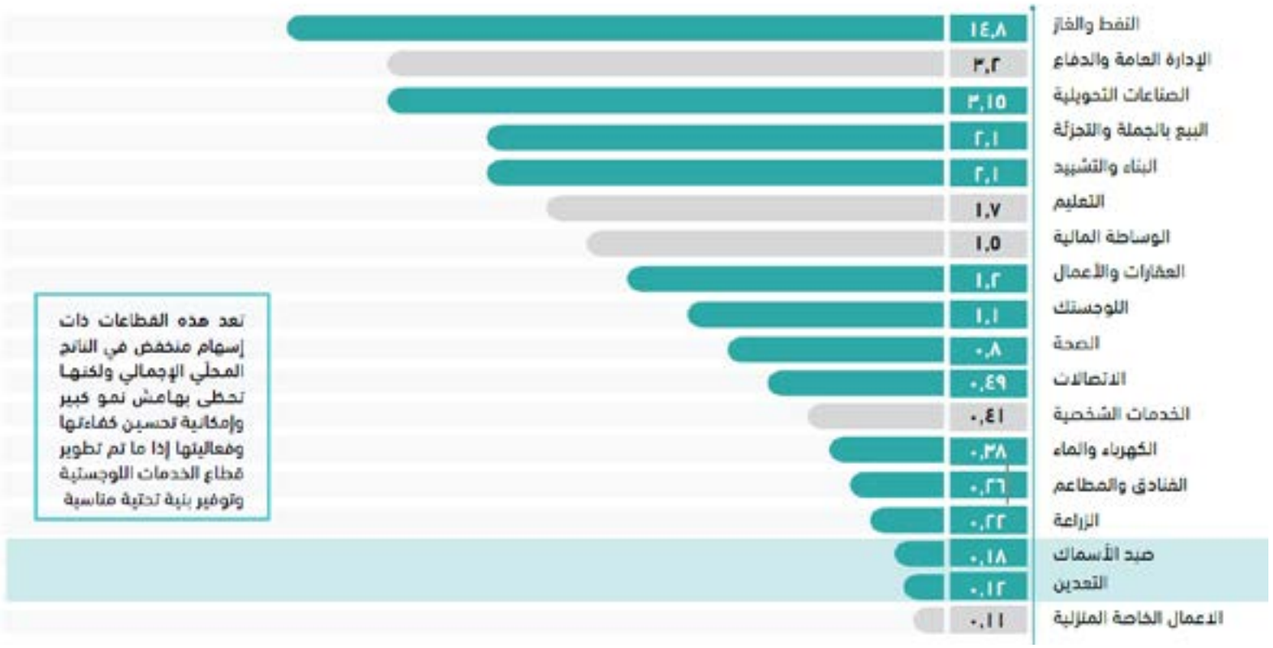

يعد تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي هو التوجه الاستراتيجي لدعم النمو الاقتصادي، وازدادت أهمية هذا التوجه بشكل خاص بعد التراجع الحاد في أسعار النفط، وبشكل أساسي يعني التنويع اتباع سياسات تؤدي الى تغييرات إيجابية في الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية وايجاد روافد متعددة ومستدامة للنمو الاقتصادي.

يُعدّ برنامج «تنفيذ» هو الذراع التنفيذية للخطة الخمسية التاسعة، ويسعى البرنامج إلى تعزيز مختلف قطاعات التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والقطاعات الرئيسية التي يركز عليها تنفيذ هي السياحة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية إضافة إلى قطاعين ممكنين داعمين هما سوق العمل والتشغيل وقطاع المالية والتمويل المبتكر.

هناك ثلاثة أهداف رئيسية تسعى السياسات الحكومية إلى تحقيقها الأول هو رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المستهدفة في الخطة الخمسية التاسعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٥ إلى ٦,٦ مليار ريال بنهاية الخطة عام ٢٠٢٠، وثاني الأهداف هو تعظيم المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بحيث يساهم بنحو ٨٠ بالمائة من إجمالي استثمارات المشروعات المخطط لها، أما ثالث الأهداف فهو توفير فرص عمل بما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ فرصة عمل للعمانيين بنهاية الخطة الخمسية الحالية.

تشير التقديرات القطاعية وفق الخطة الخمسية التاسعة إلى احتمالية نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الفترة بين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ بمعدلات مرتفعة ومستدامة تفوق معدلات نمو الأنشطة النفطية، حيث يتوقع أن تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو ٤,٣ بالمائة، بينما من المقدر أن تشهد الأنشطة النفطية بالأسعار الحقيقية

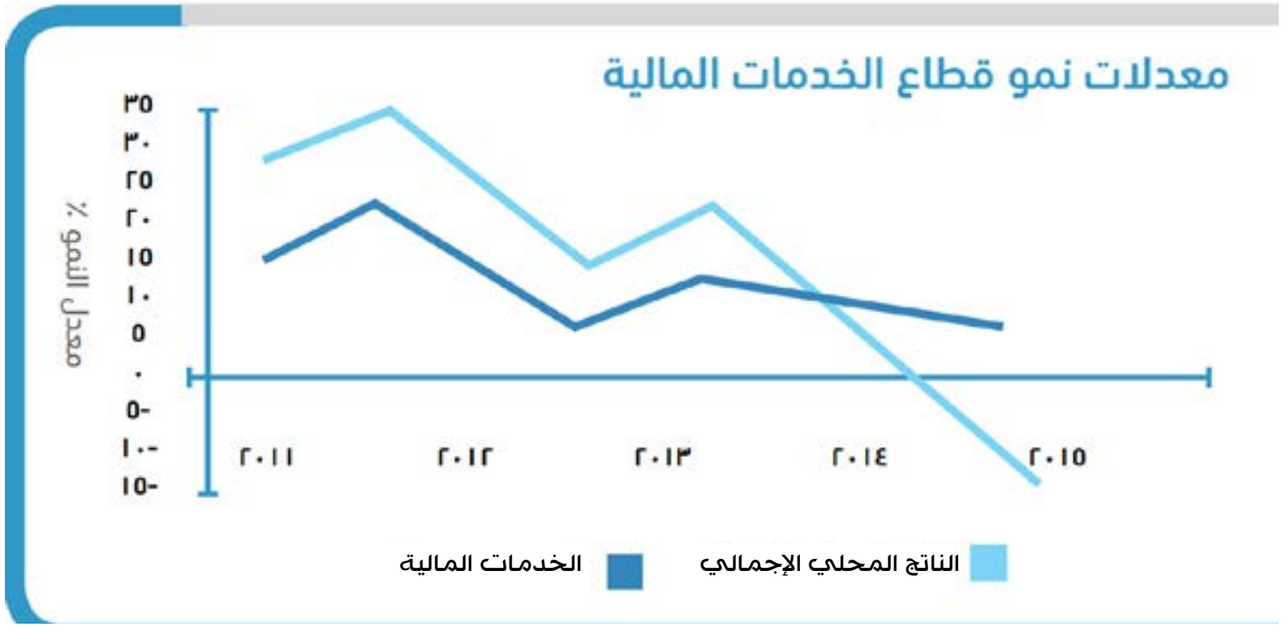

ارتفاعا طفيفا يبلغ ٠,٢ في المتوسط. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو مرتفعة تصل في المتوسط إلى ٦ بالمائة بحلول ٢٠٢٠، أما قطاعا السياحة والخدمات اللوجستية فيتوقع أن يحققا في المتوسط ٥,٣ بالمائة و٥ بالمائة على التوالي، ومن المتوقع أن يحقق قطاع الثروة السمكية معدل نمو يبلغ في المتوسط ٦,٥ بالمائة في حين سيحقق قطاع التعدين معدل نمو حقيقي بالأسعار الثابتة خلال الفترة المذكورة ليبلغ في المتوسط ٦ بالمائة.

من بين القطاعات الأساسية في الخطة الخمسية التاسعة هناك أهمية كبيرة لقطاع الصناعات التحويلية وقد تم تحديد قطاعات الفرعية لدعم الصناعات التحويلية وهي البتروكيماويات، والمواد المعدنية، والمواد غير المعدنية، والصناعات الغذائية على اعتبار ان هذه أهم المجالات الواعدة في عملية التنويع الاقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة.

من المستهدف زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٦ مليار ريال بحلول ٢٠٢٠، واجتذاب استثمارات أجنبية ومحلية مباشرة بما لا يقل عن ٩ مليار ريال عماني بحلول ٢٠٢٠، وزيادة عدد الشاغلين للوظائف الجدد التي توفرها قطاع الصناعات التحويلية من ٢٦٧،٤٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ٢٨٠،٦٠٠ بنهاية الخطة الخمسية التاسعة.

بالنسبة لثاني قطاعات الخطة وهو السياحة تستهدف مؤشرات القطاع العامة المستهدفة زيادة عدد السواح الزائرين سنويا بحلول ٢٠٢٠ ليصل الى ٢,٧ مليون زائر ويتضمن ذلك الواصلين والمقيمين لليلة واحدة على الأقل، وزيادة القيمة المضافة لقطاع السياحة من ٧٤٩ مليون ريال إلى ١,٠٥٠ مليار ريال على الأقل بحلول ٢٠٢٠.

تستهدف السياسات الحكومية أيضا جذب استثمارات من القطاع الخاص بما لا يقل عن ١,٨ مليار ريال لقطاع السياحة بحلول ٢٠٢٠، وزيادة عدد الشاغلين للوظائف الجدد التي يوفرها القطاع من نحو ٢٥ الف في عام ٢٠١٦ إلى ما يقترب من ٤٦ الف بحلول ٢٠٢٠.

القطاع الثالث الذي يركز عليه برنامج تنفيذ هو اللوجستيات وهناك طموح للوصول بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة ملياري بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة عدد الشاغلين للوظائف التي يوفرها قطاع الخدمات اللوجستية من ٦٧،٤٦٩ في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٠،٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

بالتزامن مع مبادرات تنفيذ تواصل الحكومة العمانية العمل في مختلف المشروعات ذات الأولوية في الخطة الخمسية التاسعة حيث أعلن معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة ان حجم المشروعات التي تم اعلانها في الخطة تقدر بحوالي ٩ مليار ريال عماني وتلتزم الحكومة بحوالي ٥٠ بالمائة من هذه المشروعات وهي مشروعات قيد التنفيذ يتوقع الانتهاء منها خلال أول ٣ سنوات من الخطة أي بحلول نهاية العام المقبل.

الهدف الرئيسي لبرنامج تنفيذ هو رفع وتيرة التنويع الاقتصادي وفي الوقت نفسه تسعى مجموعة المبادرات والمشروعات الى تقديم حلول مستدامة لاستيعاب المواطنين الباحثين عن عمل والداخلين الجدد الى سوق العمل وألا تتجاوز نسبة الباحثين عن العمل ٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٠، مع استهداف توفير ما يقارب ٦٧،٠٠٠ فرصة عمل للعمانيين وغير العمانيين في القطاعات المستهدفة الثلاثة لتحقيق التنويع الاقتصادي في السلطنة بحلول نهاية الخطة الخمسية التاسعة، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية بما لا يقل عن ٣٠،٠٠٠ في مستويات العمالة الماهرة وهي الاختصاصي، والفني، والماهر بحلول نهاية الخطة الخمسية.

تشكل القوى العاملة غير العمانية حاليا ما يقارب ٧٩ بالمائة من الوظائف الإشرافية والقيادية في القطاع الخاص، بينما تواجه القوى العاملة الوطنية تحديا لشغل هذه الوظائف، وفي المقابل يرى القطاع الخاص أنه يواجه تحديات في إعداد القوى العاملة الوطنية، وتدريبهم لهذه المناصب، الأمر الذي يستوجب وجود مبادرة تؤهلهم لشغل هذه المناصب القيادية، واستدامة التعمين في مؤسسات القطاع، وتستهدف مبادرات تنفيذ تمكين القوى العاملة الوطنية لشغل الوظائف الوسطى والعليا في القطاع الخاص من خلال اختيار الكوادر العمانية المؤهلة التي تتوافر فيها المواصفات القيادية للمشاركة في البرنامج.

في حال تنفيذ المبادرات المطروحة من قبل مختبرات تنفيذ من المتوقع أن تنخفض مساهمة النفط من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٤٤ بالمائة كمتوسط سنوي خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٥ لتصل إلى ٣٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٠.

لم يتحسن تصنيف السلطنة على العديد من المؤشرات العالمية فيما يتعلق بالمناخ التجاري والاقتصادي، وانخفاض واستقرار تصنيف السلطنة في عدد من المؤشرات الرئيسية المرتبطة بجاذبية البيئة الاقتصادية

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	الاتجاه
سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)*	٦٥,٨٨	٦٧,٦١	٦٨,٧٤	٦٨,٩٢	٦٢,٦٧	٦٥,٤٠	مستقر
تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)	٣٤	٣٢	٣٢	٣٣	٤٦	٦٢	انخفاض ٢٨ مرتبة
مؤشر التنمية البشرية (الأمم المتحدة)	٠٧٩٣	٠٧٩٣	٠٧٩٢	٠٧٩٣	٠٧٩٦	-	مستقر
الحرية الاقتصادية في العالم العربي (معهد فريزر)	٧	٧	٦	٧	٥	٧	مستقر
مؤشر الحرية الاقتصادية (معهد التراث)	٣٤	٤٧	٤٥	٤٨	٥٦	٥٢	انخفاض ١٨ مرتبة